جامعة إب
مجلة الباحث الجامعي

شكوى من الشريف مبارك بن أحمد بن زيد إلى السلطان العثماني أحمد الثالث ربيع أول 1134هـ/ نوفمبر 1723م.(وثيقة تاريخية)

أمة الملك إسماعيل قاسم الثور

قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة صنعاء، اليمن

الملخص :

يحتوي البحث على تحقيق وثيقة تاريخية ؛ تضمنت شكوى من الشريف مبارك بن أحمد بن زيد أحد أشراف الحجاز في القرن الثاني عشر الهجري /الثامن عشر الميلادي. تم توجيهها إلى السلطان أحمد الثالث سلطان الدولة العثمانية.

الوثيقة (الشكوى) تحتوي على شرح للصراع السياسي على الحكم ومنصب الشرافة في مكة المكرمة ،بين الشريف مبارك وبين الشريف يحيى بن بركات ودور السلطنة العثمانية في هذا الصراع ونتائجه.

تحتوي الدراسة على :

أولاً : الصراع السياسي بين الأشراف. ثانيًا : الأهمية التاريخية للوثيقة. ثالثًا : الدراسة الموضوعية للوثيقة رابعًا : الدراسة الشكلية للوثيقة. خامسًا : تحقيق نص الوثيقة. ثم قائمة المصادر وصور الوثيقة.

أولاً: الصراع السياسي بين الشريف مبارك بن أحمد بن زيد والشريف يحيى بن بركات:

إهتم العثمانيون بالحجاز لأسباب دينية وسياسية خاصة حين أصبحت السلطنة العثمانية قوة إسلامية كبيرة، وقد حرص السلطان على حمل لقب خادم الحرمين الشريفين.

إحتفظت الحجاز بمكانتها الدينية والتاريخية مع وجود المقدسات في مكة والمدينة، وتوافد الحجاج إليهما من كل البلاد العربية والإسلامية ورفد السلطة القائمة بمردودات إقتصادية استفاد منها الأشراف والأمراء في تعزيز نفوذهم وتقويته، فأصبح للأشراف في الحجاز مكانة دينية وسياسية كبيرة عند العثمانيين أستمدها الأشراف من نسبهم إلى الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم، ورعايتهم للحرمين الشريفين حتى أصبح لنظام الشرافة تقاليد خاصة إرتكز عليها أشراف وأمراء الحجاز بشكل عام.

وقد حظي نظام الشرافة بمكانة وأهمية بالغة في العالم العربي والإسلامي، فضلاً عن تأثرها في البيوت الهاشمية، وأصبح للأشراف مكانتهم واحترامهم بين الناس واتساع نفوذهم السياسي حتى أصبح نقيب الأشراف في العاصمة العثمانية إستامبول لا يتقدم عليه عند السلطان إلاَّ شيخ الإسلام.

وظهر من خلال طبيعة العلاقة بين الأشراف والسلطة العثمانية أن الأشراف استفادوا من المكانة الروحية لهم وتم

إستثمارها من أجل الإستحواذ على ولاء العالم الإسلامي، وتعزيز مكانتهم الدينية والسياسية، بالرغم من أن الأشراف في الحجاز قد تمتعوا بقدر كبير من الحكم الذاتي، وظلوا يحكمون باسم السلطان العثماني ويدينون له بالولاء من أجل الإستفادة من القوة السياسية والعسكرية للسلطنة العثمانية، ومن أجل فرض الأمن والاستقرار في الأراضي الحجازية[1].

وقد قنع العثمانيون بحكم الحجاز جنبًا إلى جنب مع الأشراف، حيث كان السلطان يصدر الفرمانات التي يبارك فيها تولي الشريف في مكة ويتم تعيين والٍ عثماني يتخذ من جدة مقرًا له، ومحافظ على المدينة المنورة، لكن ظل الإحترام والعون العثماني للأشراف وانحصر ذلك في رعاية المدينتين المقدستين مكة والمدينة وحماية الطرق المؤدية إليهما، وتقوَّتْ سلطة الشريف الحاكم في منطقة الحجاز، في نفس الوقت لوحظ تراخٍ في بعض الأحيان لسلطة العثمانيين، مما أعطى سلطةً ونفوذًا كبيرًا للشريف بين سكان المدن وبين القبائل الحجازية.

وعند تعيين أي فرد من الأشراف لمنصب الشرافة كان عليهم الحصول على الموافقة من السلطان العثماني، والعثمانيون بدورهم يؤيدون أو ينتصرون لبعض الأشراف على بعضهم الاخر، ويتم إصدار الفرمانات والأوامر لعزل البعض وتولية بعضهم الآخر، ويتم تنفيذ تلك الأوامر بقوة أمير الحج الشامي أو المصري بغية تنفيذ أوامر السلطان التي لا تخرج عن سياسة مقررة وهي أن الشرافة تنتقل من المعزول إلى قريب له من الأشراف، ولا تبيح علاقة السلطان أن يولي أو يعزل إلاَّ في حدود لا تتعدى نطاق أُسر الأشراف الحاكمة المعروفة[2].

وعند إختيار الشريف جرت العادة أن يتم إختياره من قبل كبار الأشراف في الحجاز ثم يتم إبلاغ السلطان ببذلك الترشيح، وبدوره يقوم بإرسال فرمان سلطاني في مسألة اختيار الشريف[3].

ومثال على ذلك موقف الأشراف من التعيين في عهد الشريف عبدالمحسن بن أحمد بن زيد[4]، ويُعد من أكابر رجالهم وسيادته على الأشراف لم يتفق مثلاً لأحد من قبل، فقد ترفع عن الإمارة حين وقع الإختيار عليه بعد وفاة الشريف عبدالله بن سعيد، ورفض ذلك المنصب، وأكبر الأشراف أمره وآثروه وكانوا يلتفون حوله في جميع مهامهم ويستمعون إلى رأيه في التولية والعزل، ثم قام بترشيح الشريف علي بن سعيد، لكن الأمر لم يدم لهذا الشريف، فعاد الأشراف لمحسن بن أحمد بن زيد، ورجوه قبول الإمارة لكنه كرر إصراره على رفضها، ثم وقع الإختيار على أخيه الشريف مبارك بن أحمد بن زيد، لكنه أبى ذلك على أخيه واختار الشريف يحيى بن بركات، ولم يستقر الأمر للشريف القائم وبعد محاولات رأى الأشراف تنصيب الشريف مبارك بن أحمد بن زيد بعد أن أنس ميل أخيه إلى الموافقة لكنه قال جملته المشهورة (إنه ليس بعد الولاية إلاَّ انتظار العزل، وإذا صار العزل غدوت مطرودًا في جميع الطرق والمسالك)[5].

تنوعت مصادر دخل الأشراف في الحجاز، ففي السنوات الأولى للحكم العثماني عَهِدَ السلاطين على منح نصف عائدات ميناء جدة للشريف القائم (الذي كان أبو نمي وأولاده من بعده)، وقد لا يدر هذا الميناء دخلاً كبيرًا في بعض الأحيان، لذا فقد قام السلطان بالتعويض عن طريق عائدات تنقل من الأراضي السلطانية، وقد كان للأشراف مداخيل مالية مختلفة منها الرسوم التي يدفعها الحجاج، وربع محتويات السفن الغارقة التي يقوم رجال الشريف بإنقاذها نظير ذلك العمل، والضرائب على البضائع المستوردة من العراق والهند وبقية العالم الإسلامي، وكذا الهدايا والأعطيات التي يقدمها القادمون

للحج من أمراء السلطنة العثمانية والتي كانت تعد سيلاً من الذهب، إلى جانب فرض ضرائب على بعض المشاريع العامة مثل الإصلاحات في الأماكن المقدسة بعد أخذ الموافقة من السلطان أولاً ثم الشريف القائم، ويتم دفع المال مقابل تلك الموافقات، وقد تساوي قيمة العمل والإصلاح الذي سيقام في الحرمين الشريفين[6].

أما ما يدعم قوة الشريف الحاكم من جند وعساكر، فقد كانت السلطنة ترسل قوات مساعدة من الباب العالي لدعم الشريف الحاكم إلى جانب أن الشريف له جنده الخاص قوامه من مختلف المرتزقة المجاورين وبعض البدو من اليمن يصل تعدادهم إلى بضعة آلاف، ومن بعض القبائل الموالية له المحيطة بمكة، وأحيانًا كان الشريف (الحاكم) يعتمد على بعض السوقة من أحياء مكة الذين كانوا يسمون أولاد الحارة لما عرفوا من الحمَّية والجرأة في الدفاع عن البيوت، ويتم حشدهم عن طريق المشائخ في الحارات عند الحاجة وقد يصل تعدادهم إلى ما يزيد عن الألف، أما القوات العثمانية في جدة ومكة فقد يصل تعدادها إلى حوالي ستة بلوكات (البلوك يساوي ألف جندي).

كانت هذه القوى هي المسيطرة المتحكمة في الفتن والخلافات بين الأشراف من ناحية أو المنفذة للأوامر السلطانية التي كانت ترسل في الغالب إلى الوالي في مصر ليبلغها إلى الأمير (الشريف) في مكة، أو يتم تنفيذها بقوة العسكر المرابطين في مصر[7].

وقد تميز عهد الأشراف في القرن الثامن عشر الميلادي بظاهرة الصراع بين الأشراف آل زيد[8]، والأشراف آل بركات[9] من أجل الاستحواذ على إمارة مكة، وكثيرًا ما اتخذ ذلك الصراع طابعًا مسلحًا، مما أفقد الحجاز استقرارها وأمنها ومهد للقوى الخارجية المتمثلة في السلطان العثماني وولاته في مصر والشام التدخل في الشأن الداخلي للحجاز، وتدخلوا في ظروف مختلفة منها عزل شريف وتعيين شريف آخر من الأسرة أو من الأسر المنافسة لمنصب الشرافة مما أدى إلى زعزعة هذا النظام في الصميم[10].

ظهر التنافس والصراع جليًا في عهد الشريف يحيى بن بركات والشريف مبارك بن أحمد بن زيد (وهما طرفي النزاع الذي ورد في الوثيقة التي بين أيدينا)، وسيتم تناول الفترة الزمنية لذلك الصراع والتنافس وتوضيح مراحله وأسبابه والنتائج التي انتهت إليه تلك الأحداث بين الأشراف.

تم عزل الشريف علي بن سعيد سنة 1130هـ حتى اجتمع الأشراف والعلماء والأعيان وعزموا على عزله، وتم ترشيح الشريف يحيى بن بركات أو الشريف مبارك بن أحمد بن زيد، وبعد الرجوع لرأي كبير الأشراف في أمرهم وهو الشريف عبدالمحسن بن أحمد بن زيد لتحديد من يختار لولاية مكة وبعد اعتذاره عن تحمل شرف الإمارة – كما سبق أن ذكرنا – تم ترشيح الشريف يحيى بن بركات وتم الإتفاق بين الأشراف على هذا الترشيح وكتبوا للوزير رجب باشا نائب السلطنة في الحجاز بأن الإتفاق صار على الشريف يحيى بن بركات[11]، نودي بإمارته على البلاد (شريفًا) في ذي الحجة (1130هـ/1718م) بدلاً من الشريف الذي غادر مكة دون مقاومة.

وقد اشتهر الشريف يحيى بن بركات باليقظة وتحمل مسؤولية حفظ الأمن في مكة المكرمة، ولكن ما لبث أن استؤنف النزاع بين آل بركات وآل زيد لاسيما بعد وفاة عبدالمحسن بن أحمد بن زيد، وأصروا على مناهضة الحكم الجديد ليحيى بن بركات حتى ظفروا بالإمارة مرة أخرى، وتم إعلان الحرب ضد الشريف وأُخرج من مكة وتمكنوا من تنصيب مرشحهم السابق مبارك بن أحمد بن زيد[12].

نودي بالشريف مبارك بن أحمد بن زيد شريفًا على مكة باتفاق الأشراف سنة 1132هـ، ونادى في الناس بالأمان وبسط العدل، ودخل تحت طاعته بقية الأشراف

الكبار ومنهم من أُجبر على الرحيل إلى اليمن، فقد كانت العادة لدى الأشراف في مكة حين يتولى الشريف المجمع عليه يقوم بإبعاد الشريف المعزول إلى خارج البلاد، وغالبًا يتم الرحيل إلى نواحي اليمن[13].

وكما رأينا لم يطل بالشريف يحيى بن بركات العهد في الحكم حتى عُزل، فاستطاع أن يتصل بالسلطان العثماني في دار السلطنة وتمكن من استصدار تعيين جديد لإمارة مكة متغافلاً وجود الشريف مبارك بن أحمد بن زيد، الذي تولى حكم مكة بمرسوم صحيح من الدولة، وأمر السلطان أن يدعم أوامره الجديدة بقوة أمراء الحج الشامي والمصري العسكرية، وبذلك أثار الفتنة التي كانت نائمة وأتاح الفرصة بالقتال في زحام موسم الحج وأتاح لآل بركات العودة إلى الإمارة في شخص الشريف يحيى بن بركات وهي الولاية الثانية له[14].

وكانت الحجة في عزل الشريف مبارك أنه لا يفيهم بحقوقهم المالية المتعارف عليها، وهي الحجة الدائمة التي حملها المعارضون لمنصب الشرافة في مكة، وحارب المعارضون بزعامة الشريف يحيى بن بركات الشريف مبارك في شوال 1133هـ، فقام بجمع جنوده وصالحهم على الإيفاء والإستجابة لمطالبهم وحقوقهم المالية[15].

لكن النية كانت مُبيَّتة على المعارضة والحرب فاشتبك الطرفان آل بركات وآل زيد في حرب قوية، ودخل الشريف يحيى بن بركات مكة بدعم من عساكر السلطان في ذي الحجة 1134هـ، وقاومه الشريف مبارك ورفض أوامر السلطان التي أوجدت الفتنة بين كل الأطراف، فخرج الشريف مبارك بن أحمد بن زيد إلى أطراف الطائف في مكان يسمى جرجة من بلاد ثمالة، وكان رد فعل الشريف يحيى أن عامل الأشراف آل زيد بالعنف والشدة وأراد أن يهدم دار السعادة التابعة لهم، فلم يمكنَّوه من ذلك ونتيجة لذلك العنف من قبل الشريف يحيى بن بركات فقد انضم كثير من الأشراف إلى جانب الشريف مبارك، وتم الإستعانة ببعض القبائل المجاورة للطائف، ولجأ الشريف مبارك إلى حصن شاهق لبني ثقيف ينظم أموره[16].

تولى الشريف يحيى بن بركات الشرافة للمرة الثانية في مكة سنة 1134هـ وأمسك بزمام الأمور بشدة وغلاظة لم يعهد منه ذلك سابقًا، ولعله أراد الإنتقام من الأشراف لوقوفهم ومعاضدتهم للشريف مبارك بن أحمد بن زيد في الولاية الأولى، واعتمد على موظفي ووزراء الدولة العثمانية في الحجاز في تنفيذ سياسته وإنفاذ أوامره، أما الشريف مبارك فقد رحل إلى أطرفا الطائف (كما ذكرنا)[17].

ومن الأعمال الإنتقامية للشريف يحيى بن بركات أن تعمد قطع مشاهرات ومستحقات الأشراف، ومن ثم فقد عادت الاضطرابات والإحتجاجات ضد الشريف يحيى وتخلى عن التعهد الذي قطعه على نفسه بأن يسلم لهم مستحقاتهم الشهرية المتأخرة، ولجأ إلى حيلة جديدة للتهرب وعدم الدفع بأن تنازل عن الشرافة لولده بركات، ويستقل بوظيفة مشيخة الحرم[18].

وفي أواخر محرم سنة 1135هـ توجه الشريف يحيى بن بركات ومعه محمد علي باشا كتاهيلي إلى الطائف بغية ملاحقة الشريف مبارك ومحاربته وأتباعه، وأغار عليهم وأعمل فيهم قتلاً، ونهب جميع ما معهم ثم رجع إلى مكة[19].

ونتيجة للحروب التي قامت بين الطرفين تفاقمت الأمور واضطربت في مكة واشتد الغلاء وكثرت حوادث السطو والسرقة وفر كثير من الأشراف إلى نواحي الطائف، فما كان من الشريف يحيى بن بركات إلاَّ أن تعمد ملاحقتهم واستأنف حربهم وزحف إلى الطائف في رمضان لسنة 1135هـ[20].

لوحظ في هذه الفترة أن كثيرًا من الأشراف تعمدوا توريث أبنائهم وأحفادهم، واتبعوا نظام المشاركة في الحكم وهو شبيه بولاية العهد، فقد حرص كثير من الأشراف على إشراك أولادهم في الحكم حتى يضمنوا وصولهم إلى السلطة بعد الحصول على موافقة السلطان العثماني، وساد الإعتقاد بين أغلب الأشراف أن لهم الحق في الإيرادات على أنها إرث شخصي، خاصةً مع تزايد حاجة بقية الأشراف للموارد المالية لصرفها على الأتباع والمؤيدين ومنح الأعطيات والنفقات[21].

ولذا فقد تآمر أعيان الدولة العثمانية مع الشريف يحيى بن بركات بأن يتنازل عن الشرافة لولده بركات، وبذلك تذهب جميع حقوق الأشراف القديمة[22]، أدى ذلك إلى وقوف جميع الأشراف ضده، نتيجة لهذا الإجراء، وانسحب الشريف يحيى بن بركات من الحجاز إلى بلاد الشام[23].

والملاحظ من خلال تلك الأحداث السابقة أن الشريف مبارك بن أحمد بن زيد كان أحد الطامحين لاستعادة منصب الشرافة من آل بركات، ولذا فقد رفع شكواه (الوثيقة) إلى السلطان من أجل بسط مظلوميته واستعادة منصب الشرافة كحق من حقوق أسرته آل زيد.

وقد أدرك الأشراف في مكة أن ذلك التنازل من قبل الشريف يحيى بن بركات فيه ضياع وتجاهل للحقوق المفروضة لهم، ولمسوا أن الشريف الجديد بركات كان يستمد تسيير أمور الشرافة من أبيه الشريف يحيى، ونتيجة لكل ذلك فقد اشتد سخط الأشراف وغضبهم وانضموا للشريف مبارك، الذي تزعم الزحف إلى مكة، والتقى الجمعان في حرب قوية سنة 1136هـ كانت الغلبة فيها للشريف مبارك بن أحمد بن زيد، وفر الشريف بركات ووالده الشريف يحيى إلى وادي مُرْ ثم توجها إلى بلاد الشام حيث بقيا فيها حتى توفيا[24].

وكان من أسباب الحرب والعزل ضد الشريف بركات بن يحيى بن بركات حدوث اضطرابات وفوضى داخل مكة في تلك السنة، ثم وفاة الوزير علي باشا كتاهيلي عضيدة المناصر للشريف في كل أمور دولته، إلى جانب عجز الشريف عن دفع حقوق الأشراف المالية، كل ذلك كان أدعى بأن قام الأشراف بدعوة الشريف مبارك ليصل مكة ومن معه من الأشراف.

دخل الشريف مبارك داره العامرة في مكة ونادى المنادي في مكة بتنصيبه شريفًا للمرة الثالثة، ودخل معه الشريف عبدالله بن سعيد، واستمر الحال على أحسن حال[25].

وتم تثبيت حكم آل زيد في منصب الإمارة (الشرافة) لما يزيد من خمسين سنة بتمكين مبارك الولاية للمرة الثالثة، وقد هدأت الأحوال واستقرت وأمنت الطرق، ثم ما لبث أن اختلف الشريف مبارك بن أحمد بن زيد مع بعض أبناء عمومته، وكانت النتيجة أن كتبوا إلى السلطان العثماني بأعمال الشريف مبارك، فذكروا أنه أثخن في قتل الأتراك عند هجومه على مكة، فوصل الجواب من السلطان بعزل الشريف مبارك، وتعيين أحد أبناء عمومته وهو الشريف عبدالله بن سعيد بن زيد.

وبذا فقد كان منصب الشرافة رهن خطابات صادرة وأخرى واردة، وتم إعلان منصب الشرافة للشريف الجديد وعُزِل الشريف مبارك بعد تسجيل خطاب العزل لدى قاضي مكة في جمادى الثانية 1136هـ، وقد حاول الشريف مبارك المقاومة والرفض لكن تم إقناعه بعدم المقاومة وترك الإمارة بدون قتال، فخرج منها وتوجه إلى اليمن ولم يعد إلى مكة مرة أخرى[26].

والملاحظ أن اليمن كانت في عهد الدولة القاسمية ملاذًا لكثير من الأشراف المكيين الملاحقين، وكان هؤلاء

يجدون الحماية وربما المساعدة المباشرة في العودة إلى النفوذ والسلطة[27].

ثانيًا: الأهمية التاريخية للوثيقة:

سيتم دراسة وثيقة تاريخية من القرن 12هـ/18م وردت فيها أحداث تاريخية عن الصراع السياسي على منصب الشرافة في الحجاز في تلك المرحلة التاريخية، بالرغم من سيطرة الدولة العثمانية على الحجاز وعلى الوضع السياسي فيها، إلاّ أن هذا المنصب ظلت تتقاذفه أهواء ورغبات الأشراف كل بحسب سطوته ومساندة السلطنة العثمانية لهذا الشريف أو ذاك.

يتمحور البحث حول الصراع السياسي بين الأشراف حول منصب الشرافة في مكة ومحاولة كل طرف جمع الأعوان والمناصرين من أجل الفوز بهذا المنصب، ودور السلطنة العثمانية في تأجيج ذلك الصراع بإصدارها فرمانات ورسائل التعيين.

الوثيقة عبارة عن شكوى تم إرسالها من الشريف مبارك بن أحمد بن زيد (حكم حتى سنة 1136هـ/1723م) إلى السلطان العثماني أحمد الثالث (1703 – 1730م) عرض فيها الوضع السياسي والعسكري والتنافس بين الأشراف في ذلك الحين، ووضح في الشكوى (الوثيقة) أطراف النزاع بين الأشراف وبمساعدة ولاة الدولة العثمانية في الحجاز، وأورد فيها النزاع المستمر والتنافس بين آل بركات وآل زيد حول منصب الشرافة في الحجاز.

وورد في الوثيقة أحداث الصراع ووسائله والمعارك التي خاضها جميع الأطراف من أجل الإستحواذ على السلطة والمال، وتبين الشكوى (الوثيقة) النفوذ السياسي للشريف يحيى بن بركات وتواصله مع الجانب العثماني، وسرد أعماله والأخطاء التي اقترفها في حق بقية الأشراف بإستيلائه على مستحقاتهم المالية المفروضة لهم من عائدات منصب الشرافة كما هو متعارف عليه.

إستمر صراع آل زيد مع الشريف يحيى بن بركات حتى ظفروا بالإمارة في عهد مبارك بن أحمد بن زيد سنة 1132هـ، ونتيجة لذلك فقد تم عرض أسباب قيام تلك الحروب، واستعانة طرفي النزاع بالقبائل والبدو من مختلف الجهات، ومنهم قبائل يمنية مختلفة شاركوا في تلك المعارك.

كان من أهم أسباب حدوث تلك المعارك قطع مستحقات الأشراف، وتحايل الشريف يحيى بن بركات من أجل الإستيلاء على ضرائب ومداخيل الحج والتجارة، وإتباعه أساليب وطرق غير قانونية في كيفية جباية الأموال من التجار وحجاج بيت الله الحرام كما ورد في الوثيقة.

عرض في الوثيقة (الشكوى) انحياز السلطة العثمانية للشريف يحيى بن بركات بعد أن اجتمع الأشراف على عزله من منصب الشرافة نتيجة لأعماله التي تم ذكرها، وتم تنصيب الشريف مبارك بن أحمد بن زيد بتأييد بقية الأشراف، لكن الشريف يحيى بن بركات نازعه على الإمارة مرة أخرى واتصل بالسلطان العثماني، وتمكن من إثارة الفتنة، فكان منصب الشرافة ينتقل بين الأشراف بخطابات صادرة وأخرى واردة من السلطنة، من دون مراعاة للوضع العام في الحجاز وما نتج عن ذلك من ارتفاع الأسعار وانعدام الأمن والسلام، وكثرت حوادث السطو في الحجاز والطرقات وما حولها.

اتضح من خلال ما ورد في الشكوى (الوثيقة) أن الشريف مبارك بن أحمد نُصب للشرافة ثم عُزل ثلاث مرات نتيجة للتنافس بين الأشراف، وتخللت النظم العثمانية في الحجاز في عهد السلطان أحمد الثالث.

وتظهر أحداث الوثيقة ونتائجها أن التنافس السياسي بين الأشراف أدى في كثيرٍ من المواقف إلى أن يلجأ الشريف المعزول إلى اليمن هربًا من انتقام الفئة الحاكمة في الحجاز، وذلك محاولة لطلب العون واستعادة النفوذ والاستقواء

بحكام اليمن، أو الهروب من انتقام الشريف المسيطر على منصب الشرافة.

تُعد هذه الوثيقة مستندًا تاريخيًا هامًا اتضح من خلال سطورها محاولة الشريف الاعتزاء بالسلطان وعرض المظلومية التي تعرض لها الشريف، وتم عرض صور التنافس والاضطرابات بين الأشراف في زمن الحكم العثماني في القرن الثامن عشر للميلاد.

تم الحصول على هذه الوثيقة من مصادر يمنية (شخصية[28]) لعلها كانت بصدد إرسالها للسلطنة لكن حالت الظروف العامة للوضع السياسي دون وصولها.

ثالثًا: الدراسة الموضوعية للوثيقة:

الوثيقة (الشكوى) صادرة من الشريف مبارك بن أحمد بن زيد، إستهلها بالديباجة المعتادة في كتابة الشكاوى والعرائض في ذلك الحين، ومنها المقدمة المعروفة بالأدعية القرآنية، وإبراز أهمية آل البيت النبوي وسلالتهم الهاشمية الذي هو منهم، وأورد مقتطفات من أحاديث الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم حول مكانة آل البيت، وشبههم كالنجوم لأهل الأرض، وذكر ونهى عن أذيتهم وقال إنّ من يقوم بذلك فقد عجل بعاقبة المتقين، وأن المحسن والمسيء منهم له حُسن الخاتمة باليقين.

وأورد صفات لا بد من التحلي بها والسير على منهاجها ومنها أن يكونوا من أهل الخشوع والتواضع حتى يكونوا من أهل الهُدى، وقد مكنهم الله من المقام المكرم بيت الله الحرام دليل على مقامهم الكريم عند الملك الجليل، ولا يصح التشكيك فيه لأنه واضح كوضوح النهار.

إستطرد في الدعاء لله والتقرب منه عند بيت الله الرفيع العماد، وقد مكنهم أي الأشراف من آل البيت بالمكانة الرفيعة، وأسعدهم الله بالإرتقاء وبناء دولتهم النبوية على أسس دينية لا تستطيع هدمه أمور الدنيا.

وجه الشكوى أو العريضة (الوثيقة) إلى السلطان العثماني القائم في ذلك الحين، هو السلطان أحمد الثالث (1703 – 1730م) وحرص على سرد ألقاب السلطان العثماني، وبالغ في ذكر تلك الصفات والمحسنات البديعية التي مكنته من الحكم والمكانة العالية في الحكم، وشبه ذلك بملك نبي الله سليمان الجامع للحلم والخلق المصطفوي، والبأس والبطش العلوي المانع لحوزة الدين وقامع معانده الغوَّي بالرأي الأصيل والعزم القوي. (الوثيقة)

وبالغ في وصف السلطان العثماني بأنه لأهل البيت كالكهف الحصين والظل والظليل والركن المنيع، والناصر لهم من الأعداء الأذلاء. وهكذا أراد الشريف مبارك في شكواه هذه التقرب من السلطان، وإظهار مظلوميته التي انتزعها منه منافسيه في الشرافة على الحجاز، وقد حاول الشريف مبارك في ذلك العرض أن يوضح حقه الأسري في منصب الشرافة الذي ورثه من الأجداد كحق أسري.

ثم عرض الظرف الذي استدعى إبعاده تم تنحيه عن الشرافة بأنه رحل إلى منطقة (حجاز اليمن) والمقصود بها الأقاليم الجنوبية من الحجاز أي المخلاف السليماني وعسير، وقد حاول الإستعانة بإمام اليمن في ذلك الحين وهو الإمام القاسم بن حسين المتوفي (1139هـ).

والمعروف تاريخيًا أن نتيجة الصراع بين الأشراف حول الحكم وشرافة الحجاز، كثيرًا ما يدفع هؤلاء إلى اللجوء إلى أئمة الدولة القاسمية لمحاولة استجلاب الدعم والعون ضد المستولي على منصب الشرافة من بقية الأشراف المتنافسين حول هذا المنصب.

وقد قام الشريف مبارك بن أحمد بن زيد بعرض الظروف والخطوب التي تعرض لها من قبل موظفي الدولة العثمانية وحليفهم الشريف يحيى بن بركات

وقد تعمدوا أن يوجهوا له الأوامر في خطاب من السلطان بالسفر إلى أعتاب السلطنة العثمانية (العاصمة)

لكن الشريف مبارك أجاب بالجواب الجميل والأعذار المنتظمة كما ذكرها في رسالته.

ورحل إلى الطائف ومعه جمع من العُربان تفاديًا للصدام مع عساكر الدولة العثمانية، لكن الشريف يحيى بن بركات قام بتحريض عساكر الدولة العثمانية ضد الشريف مبارك، فاصطدم الطرفان في معركة غير متكافئة، وكانت النتيجة أن الأهالي زادوا بغضًا للشريف يحيى ولدولته وحبًا وقربًا لمبارك ولأعوانه كما ذكر.

وقد بذل الشريف مبارك محاولات متعددة من أجل التقرب للدولة العثمانية، فجمع أعوانه والموالين له ورحل إلى الطائف تجنبًا للصدام، وكتب إلى علي باشا كاتب الدولة العثمانية وأظهر الطاعة لأعيان الدولة في الحجاز وكتب بأن عليهم تسليم حقوقه المالية من مداخيل البلاد أسوة ببقية الأشراف، وهو بدوره يقوم بالتنحي والإستقرار في بعض أطراف البلاد، لكن الشريف يحيى بن بركات أصر على محاربته وتحريض عساكر الدولة ضده، وبدوره كان الشريف مبارك يتجنب المواجهة المباشرة مع عساكر الدولة، وبالرغم من ذلك فقد اصطدم أتباع الشريف مبارك مع أتباع الشريف يحيى بن بركات ومعه الموالين من عساكر الدولة العثمانية واقتتل الجمعان قتالاً شديدًا وتوقفت المعركة بالمزيد من الخسائر في الأرواح والأموال بين الطرفين.

وقد عرض الشريف مبارك محاولاته المتواصلة بعدم الاصطدام بالشريف يحيى بن بركات وأعوانه لاسيما في شهر رمضان مراعاةً لحرمة هذا الشهر لدى جميع المسلمين. وقد تعمد الشريف يحيى بن بركات قطع مشاهرات بقية الأشراف في الحجاز، فأدى ذلك إلى تعاطف وميل الأشراف إلى جانب الشريف مبارك نتيجة للظلم الذي تعرض له بقية الأشراف وأسرهم.

وقد تمت مكاتبات ومداولات بين الأشراف ومنهم الشريف مبارك مع الشريف يحيى بن بركات الحاكم الفعلي في الحجاز بدعم من السلطنة العثمانية، حيث التزم الشريف يحيى لممثلي السلطنة بأن يدفع المستحقات الشهرية للأشراف جميعًا، لكنه راوغ عن ذلك الالتزام وامتنع عن الدفع والوفاء بالوعد، لاسيما بعد وفاة الكاتب علي باشا، ثم أصدر قرارًا بمنع مشاهرات الأشراف، ولعل ذلك كان استقواء واغترارًا بدعم الدولة العثمانية له وتواجدها القوي في الحجاز، بالرغم من ارتفاع دخل الحجاز من التجارة والضرائب ومداخيل البلاد المالية من جهات مختلفة.

وتفاقم الأمر في موسم الحج فقد تعمد الشريف يحيى على إرغام التجار الهنود وغيرهم على دفع الأموال، ومن يرفض منهم فإنه يأمر أعوانه بحبسه ومصادرة أمواله بالقوة.

كانت النتيجة والمحصلة لكل تلك الأعمال التي قام بها الشريف يحيى بن بركات أن إلتف بقية الأشراف ومالوا للشريف مبارك ضد الشريف يحيى، وأظهروا تقربهم لشخصه ومعاضدتهم له، لكنه لم يسعدهم بالإستجابة رعاية لقرب قدوم الحجاج إلى بيت الله الحرام.

ثم يشير إلى أن الشريف يحيى في الثامن عشر من ذي الحجة الحرام أي بعد إنقضاء موسم الحج تعمد التنازل عن الشرافة لإبنه من بعده، ويُعد ذلك التصرف تهربًا من الالتزام بدفع مشاهرات الأشراف في ذلك الموسم.

وقد جرت العادة حين يعتزل الشريف من الشرافة لا يتم محاسبته عن المستحقات السابقة التي التزم بدفعها، لذا فقد تقدم الشريف مبارك بعريضته تلك إلى السلطان العثماني موضحًا نتيجة أعمال الشريف يحيى، حين جمع جنود السلطنة بزعامة إسماعيل باشا وحارب بقية الأشراف، لكن العساكر العثمانية تبين لهم الإعتساف والجور الذي تعرض له الشريف مبارك من قبل الشريف

يحيى بن بركات وإبنه، وقد تم القبض على إسماعيل باشا ثم أطلق سراحه وإيصاله إلى منزله بأمان.

اجتمع الأشراف بعد هذه الحادثة ومعهم قاضي الشرع والمفتين والعلماء وإسماعيل باشا وجميع عساكر الدولة، وتم اختيار الشريف مبارك بن أحمد بن زيد في منصب الشرافة وعزل الأشراف من آل بركات، وبالتالي فقد حرص الشريف مبارك على كتابة هذه العريضة (الشكوى) للسلطان موضحًا فيها أحقيته لمنصب الشرافة وبموافقة أعيان وعلماء الحجاز، ووضح أن منصب الشرافة لا تصلح أمورها إلاَّ بوجوده وفيها صلاح للبلاد والعباد بحسب رأيه.

وقد استشهد ببيت من الشعر بيَّن فيه المتاعب التي تعرض لها نتيجة للصراع على منصب الشرافة، بقوله:

خُطوبُكَ نارٌ والكريمُ وذَيْلُهُ

وتَحتْ لهيب النَّارِ تَصْفو الوذائِلُ

وقد تعمد الشريف مبارك بن أحمد على سرد العديد من الأعمال الواجبة في منصب الشرافة وهو الإخلاص والعدل وحسن السيرة، والسير بمسلكه على طريقة الآباء والأجداد، والبُعد عن كل ما يضر البلاد والعباد.

أظهر الشريف مبارك في عريضته هذه (الشكوى) حرصه على عدم الإضرار بالبلاد وعدم إختزان الأموال والبُعد عن الحرام، فرأى إرسال الشكاوي إلى السلطان العثماني ليستمد العون والإمداد والنصر والإعتضاد، وبَيَّن حرصه على استمرار التجارة وتسهيلها للتجار، وذكر بأن بث الخير في البلاد كالمتصدق في غيرها وتسهيل قدوم الحجاج المصحوبة بالعساكر والأجناد العثمانية المنصورة.

وقد تم إرسال هذه العريضة (الوثيقة) صحبة السيد أحمد عثمان بن محمد جلبي البغدادي المكي المولد، وهو أحد خواصه المقربين المخلصين لخدمته المشهود له بالتحميد والأمانة في المصدر والمورد.

حررت هذه العريضة (الوثيقة) في شهر ربيع الآخر لسنة 1134هـ الموافق 1721م.

ختم ذلك بالتوقيع المذكور فيه: (الواثق بالله من كل كيد مبارك بن أحمد بن زيد)

رابعًا: الدراسة الشكلية للوثيقة:

الوثيقة عبارة عن عريضة أو شكوى أو تقرير عن أوضاع الحجاز في القرن 12هـ/18م في زمن الشريفين مبارك بن أحمد بن زيد ويحيى بن بركات، كُتبت بخط نسخي أنيق وجميل وواضح ولكن الكاتب أورد بعض ملامح العصر في أسلوب الكتابة والتعبير، وطريقة كتابة الكلمات والأسماء والمصطلحات وغيرها بما يتواءم وثقافة ذلك العصر.

وسيتم تصحيح بعض الأخطاء اللغوية لبعض الكلمات التي أثبتها الكاتب في الوثيقة وهي كالتالي:

- قام الكاتب بتخفيف الهمزة كما جرت عليه عادة مكاتبات ذلك العصر، فقد أورد كثيرًا من الكلمات بالياء بدل الهمزة، مثال (الأيمة – الأئمة، باريها – بارئها، بامام – بإمام).
- أورد علامة المد على الألف بدل الهمزة مثال (البقآ – البقاء، هجآ – هجاء، ثنآ – ثناء، باهدآ – بإهداء، جآ – جاء، الولآ – الولاء).
- أجاد الكاتب استخدام كثير من المحسنات اللفظية واللغوية مثال (نسألك عند بيتك الرفيع العماد، الذي وليتنا به أمور العباد أن تديم البقاء الأسعد الأنفع، والإرتقاء الأصعد الأرفع)، و(ومنحتنا سِرَّ إنَّ الذي فرض عليك القرآن لرادك إلى معاد).
- أورد الكاتب كلمات وصفات متشابهة في المعنى مثال (بقيت غيثًا وغوثًا)، (كهفًا حصينًا، وظلاً ظليلاً وركبًا منيعًا، ونصرًا عزيزًا، وفتحًا جليلاً).
- شكل كثيرًا من الكلمات والمصطلحات لتوضيح المعنى.

- استشهد بآيات من القرآن الكريم، والأحاديث النبوية، وبعض أبيات من الشعر العربي.

- حرص الكاتب على استعراض ملكاته الأدبية واللغوية، وبدا ذلك واضحًا في كل سطور الوثيقة.

- تم نسخ الوثيقة وضبط النص بما يتوافق مع نظام الكتابات الحديثة وتم إثبات كل علامات الترقيم المختلفة، والفواصل، وتوضيح الجمل الإعتراضية، وإيراد الأقواس اللازمة، وتنصيص الآيات القرآنية والأحاديث النبوية.

- تم الترجمة لبعض الأعلام الذين ورد ذكرهم في الوثيقة، مثل: (العروض، الجلاَّب وغيرها).

- تم تخريج وتصحيح الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي أوردها الكاتب.

- واتضح من خلال سطور الوثيقة الأسلوب والنمط العربي في كتابة العرائض (التقارير) وقد تم تصحيح سطور الوثيقة وتصويبها بما يتلاءم وأسلوب العصر الحديث في الكتابة.

خامسًا: تحقيق نص الوثيقة:

نبتهل إلى ملك يوم الدين، ومالك الأمر الذي جعل قوامه الأئمة الهادين المهتدين، من العترة[29] قرناء الكتاب المبين، في نفي الضلال وهداية الطريق المستبين، وسفينة نوح عليه السلام للنجاة، ونجوم الأمان لأهل الأرض[30]. وأوجب في آل حم مودتهم وجوب الفرض، ونهى في السُنَّة الثابتة عن بغضهم وأذاهم، وكافأ مرتكب ذلك في العاجلة ويوم العرض، فكانوا أهل عاقبة للمتقين، والمحسن والمسيء منهم له حسن الخاتمة باليقين، وهم أقرب إلى الإخبات[31] والتوبة والإنابة، ومن دليل ذلك تأهيلهم لحسن الأوبة، إلى موطن الهدى والأمن والمثابة وتمكينهم في القطر الذي منه نفس الرحمن، بعد أن ملكه نواصب ذلك الزمان. وكم من دليل على مقامهم المكرَّم عند الملك الجليل، وليس يصح في الإفهام شيء إذا احتاج النهار إلى دليل.

فسألك عند بيتك الرفيع العماد، الذي وليتنا به أمور العباد، ومنحتنا سِرَّ إنَّ[32] الذي "فرض عليك القرآن لرادّك إلى معاد"[33]. أن تديم البقاء الأصعد الأرفع، والدولة التي بناها الدين بالآل أهل العلياء، وبناه الدين لا تستطيع هدمه الدنيا.

لحضرة إمام العصر[34] وخليفة الزمان المعدود لدينا ولاؤه، ركن الإيمان وهمام التأييد والنصر من الرحمن، ونظام المُلك الذي يصنعه عز وجل أشبه بملك سليمان، جامع الحلم والخلق المصطفوي والبأس والبطش العَلويّ، ورادع التعاظم القيصري والكسروي، ومانع حوزة الدين وقامع معانده الغويَ، بالرأي الأصيل والعزم القوي، الغني عن الإطناب بماله في آي الكتاب ثناء. جل عن مذهب المديح، فقد كاد يكون المديح فيه هجاء، سيد المسلمين وأيَّدْ الآل المكرمين، وولي الأمر القوي الأمين (.....)[35]، ما زال للعترة أهل البيت، ولا سيما ولاة هذا البيت كهفًا حصينًا وظلاً ظليلاً، وركنًا منيعًا، ونصرًا عزيزًا وفتحًا جليلاً، يرد الوليّ رضيعًا والعدو ذليلاً، بقيت في دولة يشقى العدو بها.

بقيتُ في دولةٍ يشْقَى العَدُوَّ بها
تَرعَى الصّديق وتُدْعى كاشِفَ الكُرَبِ[36]
بَقيتَ غَيثًا وغَوْثًا مَن يَلوذُ بِهِ
يَحمي الوَليَّ ويَرْمي النَّصْبَ بالنّصُبِ[37]

وبعد تتويج الأرقام بإهداء السلام إلى عليَّ المقام تحية الإسلام المُتَبَع، لا تحية كسرى وقيصر وتبع. "سلامٌ قولاً من رب رحيم"[38].

صدر عن القلب السليم في الولاء الديني والمولى به عليم تليدًا. موروثًا عن الآباء والأجداد المميزين في نظركم الأعلى عن الأنداد، الموالين للأضداد، أمن قد جاء بعد

الفتح يسعى، كصاحب هجرتين مع النبي، ومن يهوى الأئمة محض دين كمن يهوى إلى الضَدّ القصَّي، فالمعروض[39] أداء حق المعاهدة المفروض.

ثم حمدًا لله تعالى إليه أتَّم الله نعمته به وعليه، إن أعاد مخلص الولاء المنجي يوم المعاد وردِّه إلى معاد، مملكة الأب والجد وهلُمَ جَرًا إلى أعلى الأجداد، فمعاد الواحد منا إلى معاليها استرداد لما قد يلبسه غيرنا من عواريها، وإعطاء القوس بارئها، وإجراء المياه في مجاريها.

وقد كان المخلص إنتحى ناحية حجاز اليمن[40]، عزمًا على الإنتصار والاعتضاد بإمام الزمن، ثم رأينا رأي الصبر والأناة ريثما ندفع شناعة خلع الطاعة بدارًا والشناءة.

فكتب إلينا علي باشا[41] الكاتب إليكم فينا بما شاء أن نسافر إلى أعتاب السلطنة المعظمة، فأجبناه جوابًا جميلاً، وذكرنا أعذارًا منتظمة.

ثم بعد أشهر قربنا من الطائف[42]، ولم نجمع كثيرًا من العربان، فحمل الشريف يحيى[43] علي باشا على قصدنا وحربنا معه، فكانت وقعة تنحَّينا بعدها، وأوقعوا بعرب تلك الديرة فتكًا ونهبًا، فزادهم ذلك لدولتهم بُغضًا وإلينا ميلاً ولدولتنا حُبًا، فكان لعود دولتنا كمعجز الإرهاص، وتنبه لذلك ذوو العقول الخواص.

ثم بعد مدة عُدنا للطائف ومشينا منه في شرذمة من العربان بناءً على إظهار لطاعة لمولانا السلطان ونفي العصيان، وكاتبنا من حوالي عرفات علي باشا وأعيان الدولة بإظهار الطاعة وعدم قصد الصولة، وطلبنا ما يقيمنا من مداخل البلاد كالأشراف وأن نستقر في بعض الأطراف فحمل الشريف يحيى، علي باشا على قصدنا ثانيًا فتنحينا كرامةً له، وقاتلهم تلك الشرذمة عنَّا قتالاً شديدًا وأبادوا منهم جمعًا عديدًا. فسَلِمْنا وسَلِمتْ تلك الشرذمة، وقد غادروا فيهم أشلاء قتلى وأحياء مكلّمة. ودخلت الأتراك وخصوصًا أهل مصر الرهبة من العرب، وكان ذلك كالإرهاص أيضًا لبلوغنا الأرب.

ثم تنحينا عن الطائف إلى شهر رمضان، فلما صار الشهر المبارك زاد منع الشريف يحيى وحبسه حقوق الأشراف جميعهم حتى أنه لم يعطهم في العشرة الأشهر إلاَّ حق شهرين أجناسًا تبخس النصف، فذلك حق شهر واحد.

فمال غالب السادة الأشراف إلينا زيادة على ميلهم الأصلي الطبيعي فوصل بعضهم إلينا، وكاتبنا الباقون فعدنا إلى الطائف، وكاتبنا علي باشا، فأثَّرت المكاتبة مع رهبة الوقعة السابقة، فأعطى من عنده الأشراف حق شهر، ولنا مقدار ألفٍ، وضمن وألتزم القيام بذلك في كل شهر مستقبل، فكان من قبيل الإرهاص. وصنع الله تعالى موت علي باشا، وإصرار الشريف يحيى بعد موته على منع مشاهرات[44] الأشراف والصدود عنهم ركونًا إلى الأتراك واعتزازًا بل اغترارًا بهم، هذا مع إحتوائه من أول السنة على مداخل البلاد وعدم قصورها بل زادت على المعتاد، ومع أخذه من علي باشا ثلاثمائة كيس، ومع أخذه من التجار أموالاً عظيمة مرارًا، وعند قرب الموسم كان الأخذ بالقسر والحبس والجبر، حتى من العجم وغيرهم الواصلين من الهند.

وسيبلغ أسماعكم الشريفة ذلك من ألسنتهم، فأجمعت قلوب جميع السادة الأشراف على مباينته والميل إلينا، وكذلك العرب. وكاتبونا الأشراف فلم نتحرك رعاية لقرب مقدم الحجوج فلمَّا كان ثامن عشر ذي الحجة الحرام نزل عن المكانة لولده حيلةً على إختزان الأموال التي أحرزها إذ في قواعدنا أن الملك إذا زال عن المكانة، لم يطالبه الأشراف بمكسراتهم فحينئذ توجهت إلى مخلص ولائكم جميع القلوب، وحصل تمام شبيه الإرهاص، وصنع الله لنا إلى بلوغ المطلوب،

حتى أن العساكر المصرية لم يحضر واحد منهم قتالنا معه بل عرفوا الإنصاف وعلموا ما سلكه من الإعتساف، وإنما برز لقتالنا بعسكر علي باشا، وعسكر إستزاده إلى العسكر الراتبة عند كل شريف بمكة مع إن هؤلاء أيضًا بصفة العساكر المصرية، وإن حضروا معه بأجسادهم، ولم يكن معه من الأشراف إلا نحو العشرة من لحمته.

وحضر حضرة إسماعيل باشا معه كالإسم المسلط عليه عامل الجَرْ[45]، فأيدنا الله تعالى مع آل الرسول، وأظفرنا بهم وأَنَالنا السؤل، فحمينا إسماعيل باشا وأوصلناه منزله مع تحكيم سيوفنا في أولئك الأتراك وتطهير بلد الله تعالى من أرجاسهم القريبة من الإشراك، ودخلنا مع جميع السادة الأشراف، ولم يحصل خلاف على البلد ولا الأطراف، فانطبق[46] إسماعيل باشا والعساكر مع قاضي الشرع الشريف والمفتين والعلماء وجميع الأشراف، وهم الذين جرت عادة السلطنة المعظمة أن لا يولوا إلاَّ من يرضونه على تولية مخلص ولائكم، وكتابة العروض إلى حضرة السلطنة بذلك، شاهدين أنه بغيرنا لا تصلح هذه الممالك، شارحين ما صار من الشريف يحيى، وفي دولته من المسالك ومتاعب الناس بسبب ذلك.

فأصدرنا هذا الرقيم[47] في الحال إلى حضرة المولوية ظل الله الممدود على الآل، إعلامًا بصلاح البلاد والعباد، وهلاك أهل النصب والعناد، والسبب أن أهل ولاتكم الأشراف والبوادي وعربان الأطراف لا يعرفون ولا يألفون إلاَّ دولتنا، ويرون أن الخير فيها، وإن حصل شر فالخير هو الغالب كما هو وصف القضاء والقدر. ولِما رأوه من دولة غيرنا من الأنكاد، وبضدّها تتميز الأشياء لذي السداد. وقد مَنَّ بمخلصكم في هذه الغيبة المتاعب ما صدق فيه بيت القائل:

خُطوبُكَ نارٌ والكريمُ وَذيلهُ
وتحتَ لهيب النَّارِ تَصْفوا الوَذائِلُ[48]

فكان جلاً للبصيرة في إخلاص النَّية لمراضي الله العليم بالسريرة والتوبة والإنابة، وإقامة مراسم العدل وحسن السيرة. ونرجوه عزوجل قبول ذلك والتوفيق للثبات على قويم المسالك بدليل تسنَّي المعاد إلى مملكة الآباء والأجداد أشرف الممالك والبلاد بالصنع الإلهي، وتسبيب تسنى العود على يد الأضداد حيث سلكوا ما أضر بالبلاد والعباد، وآثروا إختزان الأموال مع جمعها من ضدَّ الحلال وعلى صلاح المملكة، والنجاة في المئآل "ومن يوق شُحَّ نفسه فاؤلئك هم المفلحون[49]".

ومفهوم الشرط لا يخفى على مفهومكم بل يُستفاد من علومكم، وعليَّ إرسال العروض إلى الأبواب المعظمة، فالإعتماد والإسناد إلى أنفاسكم الطاهرة، وعنايتكم التي لم تزل بالنصر الديني منتظم. فالمخلص طالب العون والإمداد والنصر لذي الإعتضاد، بالأفضال المرجو النائل، فإنك المولي ما على آملهِ منقصة السائل، وتسيير الجلاب[50]، وبعث خيرها إلى البلدة التي الجالب إليها كالمتصدق في غيرها.

ثم تسيير حاجكم المكرم مصحوبًا بالعساكر والأجناد المنصورة ليكون لنا بهم إعتضاد وإليكم إسناد أي إسناد. إذ تغيَّرت تلك الصورة وفي هذا القدر من الإعلام كفايةٌ لذوي الإفهام. فكيف وأنَّي بسيدهم وأيدهم عليه السلام.

هذا والمتشرف يلثم الأعتاب موصل الكتاب أحمد عثمان بن محمد جلبي البغدادي الأصل المكي المولد، متصل بخدمتنا متَّسم بمحبتنا، نعتمد معقولة في تقصير أما لعله مجمل في الكيفية المقولة، وتحميد إن شاء الله تعالى مورده ومصدره، كما هو شأن كل قاصد تلك الحضرة المقدسة المطهرة عليها السلام من الملك السلام.

حرر أثناء شهر ربيع الأول سنة 1134هـ[51].

وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم.

المخلص: مبارك بن أحمد بن زيد[52]

(الواثق بالله من كل كيد/ مبارك بن أحمد بن زيد)[53]

الهوامش:

(1) صبري فالح الحمدي: أشراف الحجاز في القرن الثامن عشر، بدون أرقام صفحات. تم إنزال الكتاب من الإنترنت بدون ترقيم، بالرغم أنه ذكر أن عدد صفحات الكتاب 199صفحة.

(2) (د.حسين العمري؛ يمانيات، ج2، ص158).

(3) (الحمدي؛ أشراف الحجاز في القرن الثامن عشر).

(4) ذكر المؤرخ السيد أحمد بن السيد زيني دحلان في كتابه (أمراء البلد الحرام) أن الشريف عبدالمحسن كان له مكانة كبيرة بين الأشراف وإليه المشورة في التعيين لمنصب الشرافة أو العزل، وأورد ذلك تفصيلاً في كتابه.

(5) (أحمد السباغي: تاريخ مكة، ج.، ص414 -415).

(6) (كرستيان سنوك هور خرونيه: صفحات من تاريخ مكة، مع1، ص213).

(7) (العمري: يمانيات، ج3، 159).

(8) الأشراف آل زيد: من أشراف الحجاز منازلهم بين مكة المكرمة وجدة والطائف ولهم ضياع وأملاك وأوقاف، وهم حاضرة ليس فيهم بدو رحل ونسبهم يرجع إلى جدهم الشريف زيد بن محسن بن حسين بن محمد بن أبي نمي الثاني بن بركات ويصل نسبهم إلى علي بن أبي طالب. (محمد بن منصور بن هاشم آل عبدالله بن سرور؛ قبائل الطائف وأشراف الحجاز، مقال تاريخي نُشر بتاريخ 1423/5/10هـ).

وجدهم زيد سلطان الحرمين كان متخلقاً بالأخلاق المحمدية متصفاً بالصفات الكمالية، كان كثير الحلم والصبر والشفقة على الرعية بحيث يسمع بأذنيه منهم الأسية ويعفو ويصفح تأسياً بجده خير البرية، كانت الحجاز في عهده مطمئنة في عيشة رضية. (العنقاوي؛ معجم أشراف الحجاز، مج1، ص530).

(9) الأشراف آل بركات: يرجع نسبهم إلى الشريف بركات بن محمد أبي نمي الثاني، ويسكن جُل الأشراف آل بركات بوادي فاطمة فهم أكثر أشراف الوادي عدداً وانتشاراً ومنهم بمكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة. (أحمد ضياء بن محمد قللي العنقاوي؛ معجم أشراف الحجاز، مج1، ص165 - 168).

(10) (صبري فالح الحمدي؛ أشراف الحجاز في القرن 18).

(11) (دحلان؛ أمراء البلد الحرام، ص216).

(12) (السباعي؛ تاريخ مكة، ص416).

(13) (دحلان: أمراء البلد الحرام، ص218).

(14) (دحلان: أمراء البلد الحرام، ص216 ؛ العمري: يمانيات، ج3، ص174 ؛ السباعي: تاريخ مكة، ج1، ص418).

(15) (السباعي: تاريخ مكة، مج1، ص411).

(16) (نفسه، ص418).

(17) (دحلان؛ أمراء البلد الحرام، ص222).

(18) (السباعي: تاريخ مكة، ص419 ؛ هور خرونية: صفحات من تاريخ مكة، ص267).

(19) (دحلان؛ أمراء البلد الحرام، ص222).

(20) (السباعي: تاريخ مكة، ج1، ص419).

(21) (الحمدي: الأشراف في القرن الثامن عشر).

(22) (دحلان؛ أمراء البلد الحرام، ص224).

(23) (هور خرونية: صفحات من تاريخ مكة، ص267).

(24) (السباعي: تاريخ مكة، ج1، ص419).

(25) (دحلان؛ أمراء البلد الحرام، ص226).

(26) (السباعي: تاريخ مكة، ج1، ص420).

(27) (هور خرونية: صفحات من تاريخ مكة، مج1، ص237).

(28) اهدتني هذه الوثيقة الزميلة والأخت الدكتورة/ نجاة محمد صايم خليل، علماً بأن جدها كان من موظفي الدولة العثمانية في اليمن، وممن فضل البقاء في اليمن بعد خروجهم ولعل هذه الوثيقة من مقتنياته.

(29) العترة: المقصود أهل البيت النبوي.

(30) نجوم الأمان لأهل الأرض: روى النيسابوري بإسناده عن ابن عباس قال: (قال رسول الله صل الله عليه وسلم، النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق، وأهل بيتي أمان لأمتي من الإختلاف)؛ وروي عن النبي صل الله عليه وسلم قال: (النجوم جعلت أمان لأهل السماء وأهل بيتي أمان لأمتي). (الطبراني: المعجم الكبير، ج2، ص22 ؛ إبن عساكر: تاريخ مدينة دمشق، ج4، ص20).

(31) الإخبات: الخشوع والتواضع. (بن منظور: لسان العرب، ج3، ص9).

(32) هكذا وردت.

(33) (فرض عليك القرآن لرَّادك إلى معاد) سورة القصص، الآية85.

(34) الرسالة موجهة للسلطان العثماني، ولم يكن هذا اللقب (إمام) يطلق على السلاطين العثمانيين، فقد التبس هذا على الكاتب.

(35) فراغ في الأصل، وقد تركها الكاتب ولعله أراد إثبات اسم السلطان الموجهة إليه الرسالة. وقد تم إثبات اسم السلطان أحمد الثالث (السلطان الثالث والعشرون من سلاطين الدولة العثمانية)، (1703 – 1730م).

(36) البيت لعلي بن المقرب العيوي المتوفي سنة 629 للهجرة، وهو من أصل الإحساء وديوانه قام بتحقيقه الدكتور أحمد الخطيب.

(37) النُّصبُ: : النواصب، بالنُّصُبِ: بالحجارة. هو بيت شعر من البحر البسيط، ولم نجد له قائلاً ولا مصدراً. وفيه دلالة على الصراع بين الأشراف حول منصب الإمارة.

(38) سورة ياسين، الآية (58).

(39) المعروض: المقصود به الشكوى المرسلة، والمعروضات تطلق على الأوراق والمحررات التي تقدم إلى جهة عالية، وخصوصاً على السلطان، وتتضمن في مطالب يرجى تحقيقها. وللمعروضات موظف يسمى (عرض مأموري). (حسين مجيب الرحمن: معجم الدولة العثمانية، ص200).

(40) حجاز اليمن: المقصود بها جنوب الحجاز وشمال اليمن، وهي منطقة عسير وجيزان.

(41) علي باشا: الوزير علي باشا كتاهيلي متولي بندر جدة من قبل السلطنة العثمانية عين سنة 1134هـ حين تم إعادة الشريف يحيى بن بركات لإمارته الثانية بأمر من السلطنة العثمانية وعاضده ووقف معه وعاضده في إمارته. (دحلان: أمراء البلد الحرام، ص221).

(42) الطائف: مدينة سعودية تقع في منطقة مكة المكرمة غرب المملكة السعودية على المنحدرات الشرقية لجبال السروات على ارتفاع 1700م فوق سطح البحر، وفي الطائف أبرمت معاهدة 1934م بين المملكة السعودية والمملكة المتوكلية اليمنية، وأعلنت نهاية الحرب السعودية اليمنية، والطائف بلدة وميناء على ساحل البحر الأحمر شمال غرب بيت الفقية. (المقحفي: المعجم، ج1، ص953).

(43) الشريف يحيى بن بركات: (1130 – 1132هـ/ 1718 – 1720م)، محمد بن إبراهيم بن بركات بن أبي نمي بن الشريف حسين من أمراء مكة ولد فيها وسكن الشام مدة ثم سافر إلى استانبول بعد الإبعاد الأول لأسرته عن الشرافة، عمل في خدمة السلطان لمرافقة قوافل الحاج السوري لحمايتها أثناء عبورها مناطق القبائل الموجودة في شمال غرب الجزيرة. عاد إلى مكة في الحج وتولى إمارتها باتفاق الاشراف واستمر حتى سنة 1132هـ. ثم اختلف مع الأشراف فأقيم مكانه الشريف مبارك بن أحمد، ما لبث أن توجه الشريف يحيى إلى السلطنة العثمانية سنة 1133هـ وقد نازعه الأشراف نزاعاً طويلاً. فنزل عن الإمارة لأبنه بركات سنة 1135هـ وتوفي أثر ذلك. (صفحات من تاريخ مكة، المجلد الأول، ص266 – 267؛ الزركلي: الأعلام، مجلد8، ص839).

(44) مشاهرات: المرتبات الشهرية.

(45) الجَرْ: منطقة زراعية مشهورة شمال مدينة عبس، تشتهر بزراعة المانجو والموز والتين والسمسم. (المقحفي: المعجم، ج1، ص304).. وعامل الجر المقصود حاكمها.

(46) هكذا وردت.

(47) الرقيم: الشكوى، الرسالة.

(48) البيت من قصيدة طويلة لإبراهيم بن عثمان الكلبي الأشبهي الغزّي (ت524للهجرة)؛ فريدة القصر وجريدة العصر، للعماد الأصفهاني: 309، 1). (والوذيلة السبيكة من الذهب وجمعها الوذائل).

(49) سورة الحشر، آية رقم (9).

(50) الجلّاب: الجلبة السفينة، والمقصود تسهيل التجارة وتمكين التجار من ممارسة أعمالهم.

(51) ربيع أول 1134هـ = 20 ديسمبر 1721م.

(52) مبارك بن أحمد بن زيد: أحد أمراء الحجاز تولى الحكم عام 1132هـ، وظل في نزاع على السلطة مع آل بركات بين كرٍ وفرٍ حتى تم استبداله بأحد أبناء عمه وهو عبدالله بن سعد بن زيد عام 1136هـ، فخرج من مكة ولم يُعد إليها. (أحمد السباعي: تاريخ مكة، ص416).

(53) الختم الذي طبع في نهاية الرسالة بشكل مربع كما هو متعارف عليه في ذلك الزمن.

صورتان لصفحة من مخطوطة الوثيقة

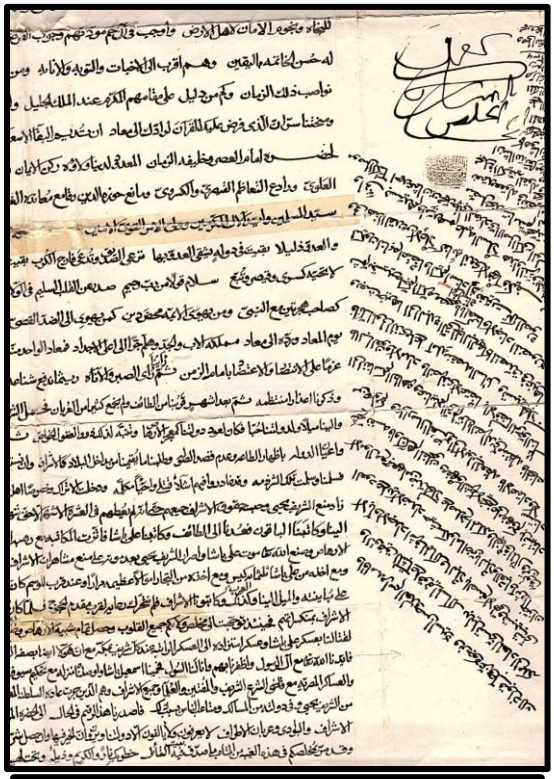

المراجع والمصادر:

1. ابن منظور: لسان العرب، دار الحديث، القاهرة، 1423هـ/2003م.
2. إبراهيم المقحفي: معجم البلدان والقبائل اليمنية، دار الكلمة، صنعاء، 1422هـ/2002م.
3. أحمد زيني دحلان: أمراء البيت الحرام، الدار المتحدة للنشر، بيروت.
4. أحمد السباعي: تاريخ مكة (دراسات في السياسة والعلم والإجتماع والعمران)، مطبوعات نادي مكة الثقافي، جزوان.
5. أحمد ضياء بن حمد قللي العنقاوي: معجم أشراف الحجاز في بلاد الحرمين، مؤسسة الريان، بيروت، ط. الأولى، 1426هـ/2005م.
6. حسين بن عبدالله العمري: يمانيات في التاريخ والثقافة والسياسية، دار الفكر المعاصر، بيروت – دمشق، الطبعة الأولى، 1420هـ/ 2000م، المجلد الأول.
7. حسين مجيب المصري: معجم الدولة العثمانية، مكتبة الأنجلو المصرية، 1989م.
8. خير الدين الزركلي: الأعلام (قاموس تراجم)، ط. الثانية، بيروت. لبنان.
9. الطبراني: المعجم الكبير، مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر العربية، ط. الأولى، 2006م.
10. صبري فالح الحمدي: أشراف الحجاز في القرن الثامن عشر، مؤسسة المختار، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009م.
11. الإمام أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبدالله الشافعي المعروف بإبن عساكر: تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروري، دار الفكر، بيروت، ط. الأولى، 1995م.
12. علي بن المقرب العيوني: ديوان ابن المقرب العيوني وشرحه، تحقيق: أحمد موسى الخطيب، مؤسسة جائزة عبدالعزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، الجزءالأول.
13. كرستيان سنوك هور خرونيه: صفحات من تاريخ مكة، ترجمة علي عودة الشيوخ، دارة الملك عبدالعزيز، 1419هـ/1999م. جزءان.
14. محمد بن محمد صفي الدين عماد الدين الكاتب الأصفهاني: جريدة القصر وجريدة العصر، تحقيق: محمد بهجة الأثري وجميل سعيد، بغداد، المجمع العلمي العراقي، 1955 – 1964م.
15. محمد بن منصور بن هاشم آل عبيدالله بن سرور: الأشراف آل زيد، مقال تاريخي (منزل عن طريق الإنترنت).